



احتضار المدينة الجميلة

وتهدمت قبيبه ولم يعد يستخدم نهائياً، بينما السد الذي كان سبباً للجمع أصبح بامر المجلس المحلي الدخول اليه وممارسة السباحة فيه ممنوعاً إلا برسوم فرضها المجلس تقدر بمائة ريال عن كل شخص يطعم ان يعمل بقول خاتم الأنبياء: «علموا اولادكم السباحة والرمية وركوب الخيل... ممارسة السباحة ممكن في أي مكان إلا في العدين»!

خلاصة القول إن الناس في العدين سواء أكانوا أحياء أم أموات مغلوبين على أمرهم، ولعل الصور غنية عن الكلام وتدعمها شكوى عمال النظافة ومصادرة مرتباتهم رغم تدنيها.. وكذلك حديث أصحاب المحلات، ها هو صاحب مطعم حضر موت الذي قال إنه يسد المبالغ المفروضة عليه شهرياً مقابل التحسين للمجلس المحلي ويسد راسي إلا أن القمامة أمام مطعمه بالإطنان ولم يجد تحسناً ولاهم بحرينيون، ووضع كهذا نيسي في المدينة ويشوهها ويجلب الأمراض وأيضاً يؤثر على سمعة عمننا، فالقمامة تنفر الزبائن وتقرض النفس وقد تقدمنا ببلاغات عدة ولم تلق أي تجاوب واهتمام.

في حين يقول الاخ علي شائع صاحب محل تجاري: لقد رفضنا تسليم مبالغ التحسين في رمضان قبل ان تتم عملية نظافة الشوارع وإزالة القمامة من أمام المحلات وتعدوا بذلك ودفعتنا الرسوم حق التحسين ولم ينفذوا ما تعهدوا به وبني الوضع على ما هو عليه-كما ترا- الوضع مزججاً ولا ندرى بمن نستغث ونلن نشكو وضعاً..

كما يتساءل المواطن عبدالجبار محسن عن مصير أموال التحسين فيقول: حقيقة لا ندرى أين تذهب فلول التحسين التي تدفعها كذلك المبالغ التي تضاف في فواتير الماء والكهرباء وغيرها وأيضاً المبالغ التي يدفعها الباعة وأصحاب المحلات، فالمدينة غارقة بأكوام القمامة والمخلفات ولا أحد من المسؤولين يستطيع أن يحرك ساكناً حتى عمال النظافة تركوا العمل بسبب عدم استلام مرتباتهم.. والوضع يتدهور يوماً بعد يوم والمجلس المحلي هو المسؤول الأول عن ذلك.

وبدورنا اتجهنا الى المديرية وبعد اتصالات طوال ثلاثة أيام التقينا بالأخ الأمين العام للمجلس المحلي بالمديرية الأخ عبدالواحد الشهاري على أمل ان نجد لديه حلولاً لانقاذ المدينة أو اجابة لشكوى المواطنين.. لكن خابت آمالنا عندما رفض المتحدث البنا عن الوضع أو حتى اعطائنا تفسيراً لما تم اتخاذه وما المعوقات والأسباب والمعالجات وطلب منا احضار مذكرة رسمية من قيادة المحافظة أو من الوزارة وتحجج أنه ممنوع من ان يدلي بأي تصريح للصحف.. وحقيقة ولأول مرة نواجه أصراً بهذه الغرابة بأن يطلب منا أمين عام مجلس محلي مذكرة رسمية من جهة عليا لإجراء حوار معه عن اوضاع مدينة تعرف بالفوضى وعذبة المسؤولين فيها بكل شيء جميل وتحويله الى شيء قبيح.. وبدورنا أدبنا رسالتنا الصحفية وكتبت ما شاهدناه ولمسناه.. لكننا نعدز الأمين العام في موقفه هذا لأنه من المؤكد انه لن يجد ما يقوله أو الإنكار أو بعض تلك الأوضاع المتردية والانتهاكات التي تحدث كل يوم وعدم تجاوبه معنا دليل على عدم الشعور بالمسئولية الملقاة على عاتقه وواجبه الوطني والمحلي تجاه مديريته وأهله.. الذين منحوه الثقة وقلدوه المسئولية وبهذه السطور نختمت استطلاعنا هذا.

ه تغير حال العدين - تلك المدينة الجميلة - بعد أن تولى مصالحها وادارة شؤونها اليوم مجلس محلي ترك هموم المدينة ومعاناة سكانها وتفرغ لمصالح أعضائه الخاصة، فأرضاً الآتوات على كل شيء، فتحول وجه المدينة الجميل الى قبيح، تترامك فيه أكوام القمامة بلا حسيب ولا رقيب.. وعلى الرغم أن مركز المدينة لا يوجد به سوى شارع واحد إلا أن المجلس المحلي صادر فيه حق المارة وقام بتأجيرها للباعة والبساطين الذين اقترشوه كاملاً للعرض والترويج لبضائعهم دون حرج أو مراعاة لكونه مصلحة عامة، لتصبح الفوضى والأزحام والأهمال والعبث العنوان للبلدية العدين.. بل إن مقارباتهم تأجيرها وبيع معظمها لأقامة البنايات والمراكز التجارية عليها دون مراعاة لحرمت الموتى الذين يرقدون في تلك المقابر.. والأكثر فظاعة أن تلك البنايات يتم تشييدها على مرأى ومسمع الجمع وبأمر السلطة المحلية بما في ذلك مكتب الأوقاف الذي منعهم تراخيص البناء.

بشكل عام، إذ أن سلوكيات وتصرفات البعض لم تؤد الأحياء فقط بل تعدت لتطال الأموات الذين انتهكت حرمتهم بالإعتداء على مرقدهم، في مقابرهم، فكان للمجلس المحلي بالعدين شرف الاعتداء على تلك المقابر، لقد أمسى هذا الأمر شرفاً كبيراً يتسابق عليه الجمع وعلى رأسهم مكتب الأوقاف في العدين، والذي يوجه ويترجم تلك الانتهاكات مع أنه يعتبر الجهة المناطة بها الحماية والدفاع عن الوقف، لكنه أصبح يبضي في تأجير المقابر ومنح تصاريح البناء فوق المقابر والتي تحولت الى مراكز تجارية ومبان سكنية ولا ندرى أين ذهبوا برفاه الموتى التي كانت مدفونة مكان تلك البنايات وهي كثيرة.

الأهمال واللامبالاة حول الحمام البخاري الوحيد في مدينة العدين، وكذلك أوقاف العدين وأحياناً بامر منهم.. هناك المواقع التي طمرتها المخلفات والنفايات والقمامة ومنها أجدت نهائياً من الوجود وشيدت بدلاً عنها بنايات خاصة.. وما أصبح عليها اليوم حال الجامع الكبير في العدين إلا أنموذجاً مصغراً لتلك، والذي يعود بناؤه الى فجر الإسلام، ينظم معماري متميز وملحقاته من كرفانات «برك، وحمامات بخارية جميعها تحولت اليوم الى مقبل للقمامة.. وغيرها من سود وسواقي ممدودة على جسور بنيت بالأحجار وبشكل فريد تزيناها العقود وتحمل المياه من مصارها الى المدينة وجامعها وسدها وحماماتها البخارية وسابقتها وحدائقها الوفيرة، فضلاً عما تتعرض له أراضي أوقاف الجامع منها المقبرة الواقعة بين الجامع والسد والتي كانت قديماً خارج سور مدينة العدين، وكذلك أوقاف العدين

ووجهها لتصب الى اهم وادين في المنطقة عنه الدور والقصي، وهما الوادبان اللذان اعطيا العدين صفة الجمال والخضرة والوجه الحسن.. وكان جريان مياهها العذبة التابعة من عيون انهارها العديدة وتاتي الى المدينة وهي تقطع الوديان من اعلاها الى اسفلها بطول عشرات الكيلو مترات، المكان وطيبته الخلابة تحولت اليوم من نعمة التنفس والتنزه الى مصدر أذى للمواطنين والزوار، وكارثة بيئية تهدد الحياة الطبيعية.. البشر والحجر بعدما اختلط الصرف الصحي بمياه الأنهار ويجري مجراها في الوادين مسبباً التلوث للمياه العذبة، والتي كانت تشكل المصدر الوحيد لمياه سكان المنطقة في الشرب والري، وهذا غاية في الإبداع للفساد في العدين ومن انجازات المجلس المحلي للاسف. واما الحديث عن موضوع الاتار والمواقع الأثرية والمعالم التاريخية والحفاظ عليها، فإن أصراً مثل هذا لا يخطر على بال المجلس المحلي ولا السلطة المحلية في العدين.. إذ أن المواقع الأثرية تتعرض للهدم والدمار أمام أعينهم

تسريح عمال النظافة و«الأبقار» تقوم بالمهمة



تحقيق / منصور الفهدر - محمد دحان

ولجمال الطبيعة الذي تمتاز به العدين كان يمكن للناظرين على شفتونها ان يجعلوا منها منطقة سياحية وقبلة للسباحة الداخلية والخارجية، ياوي إليها السياح في كل وقت وحين خاصة وهي بحالها المرزي هذا لا يزال السياح يتوافدون إليها بنسبة لا بأس بها، لكن الواضح من ذلك انه ما أن وصلها السائح أو الوافد واطلع على وضعها إلا وفر منها الى غير عودة، وهكذا يتكرر الحال على كل وافد جديد على العدين، فهي الى جانب الاهمال وغياب الخدمات السياحية قد أصبحت سمعتها التي لا تفارقها، فإن العبث والاعتداء على مقوماتها السياحية الأثرية والتاريخية هو الآخر جار على قدم وساق وبرعاية السلطة المحلية التي مع الأسف لم نجد لها أي دور ايجابي يذكر بها عدا نشاطها الوحيد.. الجباية باسم تحسين المدينة، الذي تحول الى كابوس يؤرق حياة السكان ويطلق مضاجعهم.

ومع ان هناك مبالغ كبيرة يتم تحصيلها كرسوم اضافية على فواتير الكهرباء والمياه والتلفون التي تقرض على السكان باسم خدمات الصرف الصحي فضلاً عن المبالغ المفروضة على المحلات التجارية والتي يقدر عددها بالمئات، إلا ان المجلس المحلي فرض أيضاً على الباعة والبساطين واصحاب الحرف اليدوية مبالغ مالية يومية وشهرية يتفاوت مقدارها بحجم النشاط التجاري، لكنها تصل في الحد الأدنى الى خمسمائة ريال عن كل بسطة، ومن يتخلف عن الدفع يمنح تأشيرة دخول الى السجن ولا يتم اطلاق سراحه إلا بعد تسديد كل ما فرض عليه بإرادتهم لا يرضى القانون من غرامات وانوات ورسوم وإيجار عساكن وخلافه، ومع كل هذا تظل المدينة تعاني من شيء اسمه تحسين أو نظافة، إذ ان أكوام القمامة تغطي واجهة المدينة وشارعها الوحيد، وجريان مجاريها تساقب جريان منابع أنهارها لتختلط بمياه الشرب فيها، ما يبيئ عن كارثة بيئية لا محالة وانتشار للأمراض والأوبئة الفتاكة لا غبار عليه.

منظر أكوام القمامة يصعب علينا الحديث عنها ووصف بشاعة الصورة والمنظر المرفر للعين والمقزز للنفس والذي حال عنا تصوير بعضه الآخر لبلوغة درجة كبيرة من البشاعة يستحي على المرء عرضه عليكم.. منها على سبيل المثال تراكم القمامة في وادي «القصبي» بجوار الجسر الأثري الذي يحمل مياه الشرب للمدينة منذ عهد الدولة الصليحية.

في العدين تجد الجمع يشكو ليس من النظافة فحسب وإنما من كل شيء.. من أزمة الغاز المتكررة والمفتعلة من قبل التجار الذين يقومون باختفائها على المستهلكين الساكنين داخل المدينة لبيعها لسكان الأرياف بأسعار مضاعفة عن قيمتها الحقيقية.

أما بالنسبة للنظافة فيعد ان رفض المجلس المحلي دفع مرتبات عمال النظافة ترك العمال معداتهم المتعلقة بالنظافة وسط الشارع ونهبوا، فاستدعت الهيئة الادارية للمجلس المحلي الحيوانات من الأبقار والأغنام والمواشي لتتولى مهمة النظافة، والتي تاكل منها ما اكلت وتعبث بها كيفما تشاء.

والأكثر خطورة في العدين مشكلة الصرف الصحي التي أضحت تنبئ بكارثة بيئية وشيكة عندما مدوا أنابيب الصرف الصحي

أكد أن الاعتداء الذي تعرضت له منشآت أحد المستثمرين يأتي ضمن توجهات شخصية

مجلس رجال الأعمال يتهم متنفذين في عدن بعرقلة الاستثمار

استهدفت عرقلة المستثمر من القيام بتنفيذ استثمارات مع شركاء له من دول الخليج. وأضاف البلاغ: أن حادثة الاعتداء أصابت المستثمرين الخليجيين بالأحباط في ظل استمرار انتهاك الملكية الخاصة، وبحسب البلاغ فإن المضايقات والابتزاز للمستثمر قد تكررت أكثر من مرة. وأدان بلاغ المجلس اليمني لرجال الأعمال، أعمال التهديم الذي قامت به سلطات محافظة عدن، مشيراً الى أنها تمت دون وجه حق ولا مبرر قانوني ولا قضائي يخولها القيام بالاعتداء على ملكية خاصة محمية بحكم القانون والدستور. وقال: رغم معرفة قيادة المحافظة والأجهزة الأمنية والقضائية في المحافظة أن تلك الأراضي التي تم الاعتداء

• ناشد المجلس اليمني لرجال الأعمال والمستثمرين فخامة رئيس الجمهورية والحكومة ببرد الاعتبار للقانون والنظام الذي انتهك بالاعتداء على أملاك أحد المستثمرين، ومحاسبة من قام بهذا الاعتداء والتوجيه بإعادة بناء ما تم هدمه وإحالة مشدّي الاعتداء للتحقيق والمساءلة.

وانتهج المجلس شخصيات في قيادة محافظة عدن بعرقلة الاستثمار في المحافظة، وقال في بلاغ صحفي - حصلت «الميثاق» على نسخة منه- ان عملية الاعتداءات والهدم والتكسير التي تعرضت له ممتلكات المستثمر على درهم وشركائه في الأرض الخاصة به في محافظة عدن

